

العلاقة بين السياسة النقدية والسيولة لدى المصارف التجارية في العراق للمدة (2005-2018)

أ.م. د. إفتخار محمد مناحي الرفيعي

الجامعة العراقية/ كلية الادارة والاقتصاد/

قسم العلوم المالية والمصرفية

dr.ftkhr2011@yahoo.com

أ.م. د. احمد وهيب حسين الراوي

جامعة الفلوجة / كلية الادارة والاقتصاد

قسم الاقتصاد

ahmed.whyeb@uofallujah.edu.iq

الباحث مهند سليمان داود الفهداوي

جامعة الفلوجة/ كلية الادارة والاقتصاد/ قسم الاقتصاد

مستخلص البحث:

يهدف البحث إلى تقدير العلاقة بين السياسة النقدية والسيولة لدى المصارف التجارية في العراق، إذ تم استخدام منهجية نموذج الانحدار الذاتي ذو الفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (Autoregressive Distributed Lag Model {ARDL}) لتقدير تلك العلاقة في الأجلين القصير والطويل باستخدام البرنامج الإحصائي (Eviews10). وتتمثل أهم الاستنتاجات التي توصل لها الباحثين في وجود علاقة عكسية ومعنوية طويلة الأجل بين سعر إعادة الخصم والسيولة لدى المصارف التجارية، وعلاقة عكسية معنوية قصيرة وطويلة الأجل بين نسبة الاحتياطي النقدي القانوني والسيولة لدى المصارف التجارية، كما توصل إلى وجود علاقة طردية طويلة الأجل بين عمليات السوق المفتوحة والسيولة لدى المصارف التجارية وكلها تتفق مع المنطق الاقتصادي. كما توجد علاقة توازنية طويلة الأجل (تكامل مشترك) بين المتغيرات المدروسة وفق منهجية اختبار الحدود (Bound Test)، وأوضح البحث أيضاً أن قيمة معلمة تصحيح الخطأ بلغت (-0.17)، أي أن انحراف السنوات السابقة عن توازن الأجل الطويل يتم تصحيحه بنسبة (17%)، وأن درجة تأثير كل من المتغيرات سعر إعادة الخصم، نسبة الاحتياطي النقدي القانوني، وعمليات السوق المفتوحة في سيولة المصارف التجارية في الأجل القصير (17%)، (39%، 1%) على التوالي من الأثر الكلي.

المقدمة: Introduction:

تعد السياسة النقدية جزءاً مهماً من السياسة الاقتصادية العامة، إذ تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق أهداف اقتصادية عديدة عن طريق الأدوات الكمية والنوعية للمحافظة على الاستقرار والتوازن النقدي، وقد ازدادت أهميتها مع بداية القرن العشرين بسبب تزايد المشكلات النقدية والاقتصادية وتعقدها، ومن هنا ازدادت أهميتها في حل المشكلات الاقتصادية، ونظراً لتعدد الآثار التي تتركها السياسة النقدية في المجالات والنواحي الاقتصادية المختلفة ومنها التأثير على أداء المصارف التجارية عن طريق تحديد مقدار السيولة المصرفية بهدف ضمان حقوق المودعين والاستخدام الآمن للأموال وتجنب المخاطر، ومن هنا برزت الحاجة الملحة للسياسة النقدية متمثلة بضرورة المحافظة على

استقرار السيولة لدى المصارف التجارية لمواجهة الأخطار التي قد تواجهها تطبيقاً لمبدأ موائمة مصادر الأموال واستخداماتها أو الطلب عليها من أجل تحقيق الاستقرار النقدي والمالي في الاقتصاد العراقي.

مشكلة البحث: Research problem:

أن الاستخدام غير الرشيد والعقلاني من قبل إدارات المصارف التجارية جعلها تواجه مخاطر عدة منها مخاطر السيولة، الأمر الذي انعكس سلباً على ثقة الجمهور والمشروعات بالمصارف التجارية ومن ثم على الاقتصاد العراقي سواء من ناحية الاقتراض أم الاقتراض أي (التوظيف والتمويل).

فرضية البحث: Research hypothesis:

ينطلق البحث من فرضية مفادها:

وجود علاقة ارتباط طردية أو عكسية معنوية ذات دلالة احصائية بين أدوات السياسة النقدية والسيولة لدى المصارف التجارية العراقية.

هدف البحث: Research goal:

يهدف البحث إلى التعرف على المصارف التجارية والسيولة المصرفية ودراسة طبيعة عمل السياسة النقدية ومناقشة ابرز الأدوات النقدية المستخدمة من قبل السلطة النقدية لتحقيق أهدافها. فيما يحاول الجانب التطبيقي من الدراسة الوقوف على مدى التأثير الذي تمارسه السياسة النقدية عن طريق أدواتها غير المباشرة في السيولة لدى المصارف التجارية العاملة في العراق.

منهج البحث: Research Methodology:

اعتمد الباحث في توضيح الجانب النظري من البحث على المنهج الاستنباطي، مع الاستعانة بالأسلوب الكمي وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي (Eviews-10) لقياس وتحليل العلاقة بين أدوات السياسة النقدية غير المباشرة والسيولة المصرفية.

حدود البحث: search limits:

الحدود المكانية للبحث: تتمثل بالجهاز المصرفي العراقي (البنك المركزي والمصارف التجارية).

الحدود الزمانية للبحث: تغطي المدة (2005-2018)، وسبب اختيار هذه المدة وذلك للتغيرات التي شهدتها القطاع المصرفي والنقدي بعد عام (2003)، وتعرض الاقتصاد العراقي بشكل عام إلى أزمات مثل: أزمة انخفاض أسعار النفط عالمياً عامي (2008 و 2014) وانعكاسها على الإيرادات النفطية العراقية، فضلاً عن الأزمة الأمنية المتمثلة بسيطرة الجماعات الإرهابية (داعش) على محافظات عدة من العراق عام (2014).

هيكلية البحث: Research structure:

قُسم البحث على ثلاث محاور، تناول المحور الاول الإطار المفاهيمي والنظري للسياسة النقدية، في حين تطرق المحور الثاني إلى الإطار المفاهيمي والنظري للمصارف التجارية والسيولة المصرفية، اما المحور الثالث فقد خصص لقياس وتحليل العلاقة بين السياسة النقدية والسيولة لدى المصارف التجارية في العراق للمدة (2005-2018)، وأختتم البحث بالاستنتاجات والتوصيات.

الدراسات السابقة:

1. دراسة (الدعيمي و حبي، 2013) الموسومة بـ (دور السياسة النقدية في تعزيز الاستقرار المصرفي-بحث تطبيقي لعينة من المصارف العراقية للمدة (1995-2011) (بحث منشور، مجلة الإدارة والاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، المجلد3، العدد11).

يهدف البحث إلى بيان أهمية السياسة النقدية وأثرها على الاستقرار المصرفي عن طريق قياس هذا الأثر في العراق للمدة (1995-2011)، وتتكون عينة البحث من مصرفين أحدهما حكومي (مصرف الرافدين) والآخر خاص (المصرف التجاري العراقي)، وأهم ما توصلت إليه الدراسة يتمثل في عدم استقرار النظام المصرفي الذي يُعدّ أمراً ضرورياً لتسيير النشاط الاقتصادي وحمايته من المشكلات والأزمات الاقتصادية.

2. دراسة (الأمام، الخزعلي، 2017) الموسومة بـ (تحديد النسبة المثلى للسيولة في المصارف التجارية العراقية للمدة (2005-2013) بحث تطبيقي لعينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة)، (المعهد العالي للدراسات المحاسبية، جامعة بغداد، مجلة دراسات مالية ومحاسبية ومالية، المجلد12، العدد41).

تهدف الدراسة إلى التعرف على إمكانية المصارف التجارية العراقية بتطبيق اللوائح الإرشادية الصادرة من البنك المركزي العراقي بخصوص تحديد نسبة السيولة التي تتلائم مع البيئة المصرفية في تحقيق أرباح مقبولة، وتحقيق الموائمة بين السيولة والربحية والتركيز على مخاطر السيولة عن طريق معادلاتها، وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة انخفاض نسبة السيولة في أداء المصارف التجارية العراقية عينة البحث وعدم مواءمة النسب المالية وتغليبها جانب الربح على حساب المخاطرة.

3. دراسة (شديد، الشاهر، 2019) الموسومة بـ (تحليل توجهات السياسة النقدية وأثرها على النمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي)، (بحث منشور، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بابل، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد11، العدد4).

تهدف الدراسة إلى تحليل تغير عرض النقود في اتجاهات النمو الاقتصادي، وكذلك التغيرات الحاصلة في الفائدة وبيان تأثيرها في اتجاهات النمو الاقتصادي أيضاً، وأهم ما توصلت إليه الدراسة يتمثل في أن التحول السياسي في العراق أدى إلى تحولات في الفلسفة الاقتصادية بعد عام 2003 لاسيما في مجال السياسة النقدية لمواجهة التقلبات الاقتصادية المختلفة، وكذلك استهدفت السياسة النقدية التضخم عبر سعر الصرف وكانت ناجحة في ذلك الاتجاه.

يتضح من الاستعراض المرجعي للبحوث والدراسات السابقة أن البحث الحالي يختلف عن معظم الأبحاث والدراسات السابقة من حيث مجتمع الدراسة والحدود الزمانية والمكانية والمتغيرات المستخدمة. ويبرز الاسهام العلمي لهذه الدراسة مقارنة بالدراسات والأبحاث السابقة المطبقة على الاقتصاد العراقي في عدة نقاط منها:-

1. استعمال النماذج القياسية الحديثة المستندة إلى منهجية نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) (Autoregressive Distributed Lag Model).

2. أن الأبحاث والدراسات التي ذكرت لم تستخدم تأثير السياسة النقدية في السيولة لدى المصارف التجارية للقطاع المصرفي بأكمله.

3. دراسة الأدوات الكمية للسياسة النقدية وبيان الأثر الذي تمارسه هذه الأدوات في المصارف التجارية العراقية لتحقيق أهداف السلطة النقدية.

4. التعرف على ما توصلت إليه الدراسات السابقة لغرض معالجة المشكلة التي عُدت من أجلها.

ولهذا يعدّ هذا البحث استكمالاً وإضافة للبحوث السابقة في هذا المجال بالنسبة للاقتصاد العراقي

المحور الاول

1.1 الإطار المفاهيمي والنظري للسياسة النقدية : Conceptual and theoretical framework for monetary policy

1.1.1 السياسة النقدية: monetary policy

1.1.1.1 مفهوم السياسة النقدية: The Concept of monetary policy

تُعَد السياسة النقدية أداة مهمة ورئيسة من أدوات السياسات الاقتصادية العامة التي تتخذها الدولة إلى جانب السياسات الأخرى كالسياسة التجارية والمالية والسياسة السعرية للتأثير في مستوى النشاط الاقتصادي عن طريق تأثيرها في الاستثمار والأسعار والناتج والدخل (الدعيمي، 2010 : 24). وقد عُرِفَت السياسة النقدية من قبل (Einzig) بأنها الاجراءات والقرارات كافة النقدية وغير النقدية التي تؤثر على النظام النقدي (الدوري والسامرائي، 2013 : 185)، وتُعرف السياسة النقدية بأنها سيطرة وتحكم البنك المركزي في معدلات أسعار الفائدة وكمية النقود لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، إذ تلجأ إلى زيادة كمية النقود وتخفيض أسعار الفائدة في أوقات الانكماش وزيادة أسعار الفائدة وتخفيض كمية النقود في أوقات الانتعاش للمحافظة على الاستقرار والتوازن الاقتصادي (القطايري، 2011 : 18). وللسياسة النقدية مفهومين ضيق وواسع، فالسياسة النقدية بالمعنى الضيق تعني مجموعة من القواعد التي يتخذها البنك المركزي للسيطرة على عرض النقود لتحقيق أهداف اقتصادية معينة كالنمو والاستخدام الكامل، أما السياسة النقدية بمعناها الواسع فتشير إلى جميع الإجراءات التي تتخذ من قبل الحكومة والبنك المركزي والخزينة بهدف التأثير على عرض النقود والسياسة الائتمانية، ومن ذلك يتضح ان السياسة النقدية تهدف إلى مراقبة مقدار العملة المتداولة وكذلك مقدار الائتمان المصرفي الذي تقدمه المصارف التجارية للقطاعين الخاص والحكومي (الجنابي، 2014 : 267).

وقد استخدمت السياسة النقدية في العديد من الدول إلى جانب السياسات الأخرى المالية والسياسة التجارية وسياسة الأجور والسياسة السعرية للتأثير في النشاط الاقتصادي عن طريق تأثيرها بالمتغيرات الأساسية لهذا النشاط كالاستثمار والانتاج والأسعار والدخل (الدوري والسامرائي، 2013 : 185).

مما تقدم يمكن القول ؛ ان السياسة النقدية عبارة عن قواعد وإجراءات وتدابير متخذة من قبل السلطة النقدية بهدف المحافظة على استقرار التوازن في الاقتصاد عن طريق الرقابة على عرض النقود.

2.1.1.1 أدوات السياسة النقدية: The Tools of Monetary policy**1.2.1.1.1 الأدوات الكمية: Quantitative Tools****1. سعر إعادة الخصم: Re-discount price**

يُعرف سعر إعادة الخصم بأنه المقابل الذي يتقاضاه البنك المركزي من المصارف التجارية لقاء تقديمها للأوراق التجارية والمالية المخصصة لحصولها على القروض (الائتمان) (النسور ، 2014 : 146). وان هدف البنك المركزي من استخدام هذه السياسة هو التأثير أولاً على المصارف التجارية عن طريق كلفة حصولها على الموارد النقدية الإضافية التي يقدمها، وثانياً على كلفة الائتمان التي تضعها المصارف تحت تصرف زبائنها في الوحدات الاقتصادية غير المصرفية، وسعر إعادة الخصم يعتمد على عرض وطلب السيولة داخل السوق النقدي اي تبعاً للظروف الاقتصادية والحاجة للسيولة من ناحية، والقدرة على الإيفاء بهذه السيولة من ناحية اخرى

(حداد وهذلول ، 2010 : 185-187).

2. عمليات السوق المفتوحة: The Open Market Operations

تُعد عمليات السوق المفتوحة التي تستخدمها السلطة النقدية في الرقابة على الائتمان إحدى أدوات السياسة النقدية، وتبدو أهمية هذه السياسة فيما تمارسه من تأثير في الاحتياطات النقدية للمصارف التجارية عند دخول البنك المركزي الى السوق المالية والنقدية بائعاً أو مشترياً للسندات والأوراق المالية (smith, 1995: 429)، فاذا استهدف البنك المركزي اتباع سياسة نقدية انكماشية يقوم ببيع اذونات الخزينة والسندات الحكومية في الأسواق المالية بقصد امتصاص الفائض النقدي لدى الوحدات الاقتصادية، أما اذا كان الاقتصاد يواجه ركوداً اقتصادياً يقوم البنك المركزي بشراء الأوراق المالية من أجل زيادة عرض النقود وتفعيل النشاط الاقتصادي (الطاهر والخليل ، 2004 : 331).

3. نسبة الاحتياطي النقدي القانوني: The Legal Reserve Ratio

تعرف نسبة الاحتياطي القانوني بأنها تلك النسبة من إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية يلزمها البنك المركزي الاحتفاظ بها لديه لمواجهة الطوارئ والأحداث غير المتوقعة والمفاجئة التي تحدث في الاقتصاد (عبد الهادي وآخرون ، 2013 : 256)، ويستطيع البنك المركزي تبعاً للأوضاع الاقتصادية السائدة (ركود أو تضخم) من تغيير هذه النسبة. وبالطبع فان تغيير هذه النسبة سوف يؤثر في قدرة المصارف على منح الائتمان المصرفي، ففي مدد التضخم الاقتصادي يقوم البنك المركزي بزيادة نسبة الاحتياطي القانوني على إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية لتخفيض كمية وسائل الدفع المتاحة في المجتمع ومن ثم تخفيض الانفاق النقدي أو الطلب الفعلي في السوق، وعلى العكس من ذلك يقوم البنك المركزي بتخفيض هذه النسبة في مدد الركود والكساد الاقتصادي بهدف تشجيع المصارف على منح المزيد من الائتمان المصرفي

(البياتي وسمارة ، 2013 : 244).

2.2.1.1.1 الأدوات النوعية: The Qualitative Tools

تتميز هذه الأدوات عن سابقتها انها موجهة نحو استخدامات معينة للائتمان وليس نحو كمية الائتمان لكون الاساليب المعتمدة في الرقابة المباشرة على الائتمان وضعت بقصد التأثير على قطاعات محددة من الاقتصاد الوطني من دون التأثير على بقية القطاعات (خلف ، 2018 : 468)، وغالباً ما تستخدم الأدوات النوعية في الاقتصادات النامية بشكل اكبر من الاقتصادات المتقدمة نتيجة لعجز بعض القطاعات الاقتصادية فيها

بشكل كامل وكذلك غياب فاعلية السوق المالية والنقدية في تلك الاقتصادات (حداد وهذلول ، 2010 : 190).

المحور الثاني

1.2 الإطار المفاهيمي والنظري للمصارف التجارية والسيولة المصرفية Conceptual and theoretical framework for Commercial banking and bank liquidity

1.1.2 المصارف التجارية: Commercial banks

يختلف تعريف المصارف التجارية باختلاف المنهج الذي يستخدمه الباحثون، وباختلاف النظرة إلى الوظائف التي تؤديها تلك المصارف، ومن ثم من الصعوبة حصر تعريف شامل للمصرف التجاري. وعُرف المصرف التجاري على أنه المؤسسة التي تقبل ودائع الافراد والهيئات والمؤسسات بأنواعها المختلفة ثم تستخدم هذه الودائع في منح القروض والسلف بهدف تحقيق الارباح من جهة وخلق النقود من جهة اخرى (عبد الهادي وآخرون ، 2013 : 232 - 233). وتعرف المصارف التجارية أيضاً بأنها تلك المصارف التي يرخص لها ممارسة الأعمال المصرفية وفق القانون وتشمل قبول الودائع من الوحدات الاقتصادية واستخدامها بصورة كلية أو جزئية لمنح الائتمان أو بأية طريقة اخرى يسمح بها القانون (عبد الله والطراد ، 2011 : 39). كما يمكن أن تعرف المصارف التجارية على أنها مؤسسات ائتمانية غير مخصصة تقوم بتلقي ودائع الافراد القابلة للسحب عند الطلب أو بالأجل وتوظيفها بشكل ائتمان أو استثمارات قصيرة الاجل (كنعان ، 2012 : 204)، وتقوم بتقديم خدمات متنوعة في الاقتصاد والأعمال والمال، وأعمال الوساطة المالية وغيرها من التعاملات المالية التي لا غنى عنها بالنسبة لاقتصاد أي بلد (Bin Hammer, 1998:99).

2.1.2 خصائص المصارف التجارية: The characteristics of Commercial Banks

- تتميز المصارف التجارية بمجموعة من الخصائص، منها الآتي : (سلمان ، 2013 : 119-120) (الشراح ، 1999 : 19)
1. أكثر أنواع المصارف مخاطرة في عملها وهذا ما يجعلها متحفظة في ممارسة فعاليتها لذلك فهي تتحمل مسؤوليات كبيرة في إدارة الأموال.
 2. تعامل المصارف التجارية بالودائع تحت الطلب بشكل كبير وكذلك منحها للقروض قصيرة الاجل يجعلها تواجه متطلبات السيولة أكثر من غيرها من المصارف.
 3. المصارف التجارية تتأثر برقابة البنك المركزي ولا تؤثر فيه عن طريق جهاز مكلف بذلك، في حين ان المصارف التجارية لا يمكنها ان تمارس أية رقابة أو تأثير في البنك المركزي.
 4. نقود الودائع والحسابات الجارية التي تخلقها المصارف التجارية متباينة ومتغيرة ومن ثم تخضع القروض التي تصدرها المصارف لأسعار فائدة تختلف باختلاف الزمان والمكان.
 5. ان المصارف التجارية هي مصارف تتعامل بالائتمان وتدعى بمصارف الودائع التي تؤدي إلى ما يسمى بعملية خلق نقود الودائع والهدف من ذلك هو تحقيق قيام النقود بوظائفها وهي تقوم بتلقي مدخرات الأفراد ودخولهم في شكل ودائع ثم تستخدم هذه الودائع

في اوجه متعددة مثل عملية الإقراض وتمويل العمليات التجارية قصيرة المدى او طويلة المدى.

2.1.2 السيولة المصرفية: *bank liquidity*

1.2.1.2 مفهوم السيولة المصرفية: *The Concept of Banks Liquidity*

تعددت المفاهيم حول موضوع السيولة إلا ان جميعها تكاد تعطي المعنى نفسه مع وجود بعض الاختلافات التي تنجم عن اختلاف وجهات النظر حول تحديد درجة السيولة للأصل او الموجود.

وتعرف السيولة بشكلها العام على انها "السهولة والكلفة التي يمكن بها للأصل او الموجود ان يتحول إلى نقد سائل" (المطيري والاسدي، 2016: 104).

اما في معناها الفني فتعني بانها قابلية تحويل الموجودات الى نقود سائلة وبشكل فوري أو خلال مدة قصيرة، ومن ثم فهي مفهوم نسبي يُعبر عن العلاقة بين النقدية والاصول سهلة التحول إلى نقدية بسرعة وبدون خسائر، وبين الالتزامات المطلوب الوفاء بها (احمد ، 2013 : 302).

اما السيولة المصرفية فيعرفها (Hemple and Simon) بأنها مدى قدرة المصرف على مواجهة التزاماته التي تشمل وبصورة اساسية تلبية طلبات المودعين للسحب من ودائعهم وفي الوقت نفسه قدرته على تلبية طلبات الائتمان التي يحتاجها المقترضون (Hemple & Simon, 1999:166).

كما يمكن ان تعرف السيولة المصرفية على انها مدى قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته وتمويل الزيادة في جانب الموجودات من دون اللجوء إلى تنقييد الموجودات بأسعار غير عادلة او اللجوء الى مصادر ذات تكلفة عالية (الذبحاوي والموسوي ، 2017 : 5). اذاً فهي السرعة او الملائمة التي يمكن عن طريقها تحويل الاصل إلى نقود حاضرة، وان عملية تكوين الاصول الاكثر اهمية بالنسبة للمقترضين تتضمن تكوين الموجودات التي بالإمكان تحويلها الى سيولة بدون خسارة تذكر (Howells & Bain, 2000:8). ويتبين من هذه التعريفات ان السيولة مسألة نسبية لها متغيرين الأول هو الاصول السائلة والثاني هو سحبودات المودعين وطلبات الائتمان، كما هو معلوم تختلف الاصول السائلة في درجة سيولتها، أي القدرة على تحويلها إلى نقد بدون خسائر، أو بخسائر يتم تحويلها نتيجة هذا التصرف، ومن ناحية اخرى فان قيام المودعين بسحب ودائعهم مع تزايد طلبات الائتمان تجعل السيولة في المصارف التجارية مسألة حساسة وخطيرة، ففي الوقت الذي يمكن ان يطلب من أي دائن في أي شركة عقارية أو صناعية او زراعية مهلة السداد، نجد ان الامر يصبح خطيراً لو ان المصرف طلب من المودعين الانتظار لحين تدبير الأموال، وعلى ذلك فان نقص السيولة للمصرف ربما يؤدي إلى افلاسه وكذلك احداث اضراراً للاقتصاد الوطني ككل، ومن الامثلة على ذلك هو مصرف إنترا في لبنان فلولا تدخل الحكومة بدعمها لحدث تدهور بالاقتصاد الوطني فقد اعلن المصرف افلاسه واقفل ابوابه نتيجة للطلب المفاجئ لأموال بعض الزبائن، ليس بسبب عجز ميزانيته، وانما بسبب فقدانها للسيولة (الطائي ، 2015 : 60).

2.2.1.2 أهمية السيولة المصرفية: *The liquidity Importance bank*

تُعدّ السيولة المصرفية ذات أهمية خاصة للمصارف التجارية لاسيما عند المقارنة مع الوحدات غير المالية، إذ تكون تدفقات الارصدة النقدية من وإلى المصرف كبيرة عند المقارنة بقاعدة رأس مال المصرف فضلاً عن صعوبة التنبؤ أو التوقع بمقدار وتوقيت انسياب الأموال النقدية خارج المصرف، مع الأخذ بنظر الاعتبار ان الجزء الأكبر من هذه الأموال تتعرض لهذا الانسياب. وتحتاج المصارف الى السيولة لمواجهة احتياجات الزبائن للأموال، وان مثل هذه الاحتياجات مستمرة لذا يجب على المصارف ان تكون مستعدة دائماً لمواجهة هذه الاحتياجات (عبد الرضا ، 2019 : 69). وتزداد أهمية السيولة في شتى الجوانب الاقتصادية عن طريق ما تتيحه من وسائل دفع لازمة لإتمام المعاملات، ولإجراء المبادلات ولتنظيم عمل النشاطات الاقتصادية وتوسيعها، وعليه يمكن اعتبار السيولة المصرفية هي جزء من السيولة العامة في الاقتصاد بحكم النظام النقدي للمصارف الذي هو جزء من النظام الاقتصادي (خلف ، 2006 : 197).

3.2.1.2 أهداف السيولة المصرفية: *The Objectives of Banks liquidity*

يمكن توضيح أهداف السيولة المصرفية في مجموعة النقاط الآتية : (المرسومي، 2017 : 22)

1. أن السيولة المصرفية تحقق للمصرف القدرة على تمويل استثماراته المالية والحقيقية مع حرية الاختيار بين الاصناف الملائمة ودفع المصاريف والاستمرار في عملياته المصرفية.
2. الافادة من الحصول على التدفق النقدي عندما يحصل السداد في وقت مبكر.
3. الافادة من التقلبات التي تحصل في الاسعار والحصول على القروض ويتم ذلك عند حدوث انخفاض غير عادي في اسعار الاصول المالية (الاوراق التجارية) في تحقيق العوائد الاضافية.
4. بناء سمعة ائتمانية جيدة للمصرف التجاري لدى الدائنين والأفراد المتعاملين والبنك المركزي والمصارف الأخرى ويتم ذلك عن طريق سداد الالتزامات في مواعيدها وهذا يمكنها من الحصول على القروض من هذه الجهات عند الحاجة بشروط ميسرة.
5. تمكين المصرف التجاري من مواجهة الحالات غير المتوقعة في التدفقات النقدية ومواجهة الالتزامات كل حسب نوعها، وكذلك قدرتها على التوسع والنمو.

المحور الثالث

قياس العلاقة بين السياسة النقدية والسيولة لدى المصارف التجارية للمدة (2005-2018)

Measuring the relationship between monetary policy and liquidity at Commercial banks for the period (2005-2018)**1.3 توصيف متغيرات البحث: *Description of search variables***

من خلال التحليل الاقتصادي للسياسة النقدية وسيولة المصارف التجارية والمعلومات المتاحة عن الدراسات القياسية السابقة، يمكن صياغة الأنموذج القياسي للسياسة النقدية وأثرها على سيولة المصارف التجارية في العراق وفق العلاقة الدالية الآتية :

$$LIQ = (RDR, LCR, OMO) \dots\dots\dots (1)$$

إذ إن:

LIQ: السيولة, **RDR**: سعر إعادة الخصم, **LCR**: الاحتياطي القانوني, **OMO**: عمليات السوق المفتوحة.
والجدول (1) يوضح المتغيرات المستخدمة في النموذج القياسي المقدر والرموز الخاصة بها ونوعها.

جدول (1)

توصيف المتغيرات المستخدمة في الأنموذج القياسي والرموز الخاصة بها ونوعها

ت	اسم المتغير باللغة العربية	اسم المتغير باللغة الانكليزية	رمزه	نوعه
1	السيولة	Liquidity	LIQ	متغير تابع
2	سعر إعادة الخصم	Re-discount rate	RDR	المتغيرات المستقلة
3	الاحتياطي القانوني النقدي	Legal cash reserve	LCR	
4	عمليات السوق المفتوحة	Open market operations	OMO	

المصدر :- من عمل الباحثين .

2.3 اختبار السكون (الاستقرارية): Dormancy(stability) test

يُعد عدم استقرار السلاسل الزمنية من المشاكل التي تواجه الدراسات القياسية والتي تؤدي إلى الحصول على نتائج مضللة وغير واقعية، لذلك فإن شرط استقرار السلاسل الزمنية هو شرط ضروري في تحليل السلاسل الزمنية (علي، 2013: 826)، وهناك مؤشرات عدة تدل على إن الأنموذج يكون زائفاً بسبب عدم استقرار السلاسل الزمنية ومنها: (الرفيعي وعنجاص، 2018: 277).

- ارتفاع قيمة معامل التحديد (R^2).
- وجود ارتباط ذاتي (Auto Correlation).
- زيادة المعنوية الإحصائية بدرجة كبيرة للمعاملات المقدر.

ولكي تكون السلسلة الزمنية مستقرة يجب أن تمتلك الخصائص الآتية: (Green, 2012:907)

أ. ثبات متوسط قيم السلسلة عبر الزمن. $E(Y_t) = \text{Constant} = \mu \dots\dots (1)$

ب. ثبات التباين عبر الزمن. $\text{Var}(Y_t) = E(Y_t - \mu)^2 = \sigma^2 \dots\dots (2)$

ج. امتلاك السلسلتين ارتباط مشترك (Cov) معتمد الإزاحة (k) فقط (ثبات التباين).

$$\text{Cov}(Y_t, Y_{t-k}) = E[(Y_t - \mu)(Y_{t-k} - \mu)] = \gamma_k \dots\dots (3)$$

إذ إن:

(μ): الوسط الحسابي، (σ^2): التباين، (γ_k): معامل التباين المشترك (التغاير).

يوظف مفهوم الإستقرارية كتعبير عن درجة تكامل السلسلة الزمنية وذلك بتقدير ما تحتويه من جذور (unit Root). فإذا كانت تحتوي على جذر وحدة واحد تعد هذه السلسلة متكاملة من الدرجة الأولى ويرمز لها (1) I، والسلاسل الزمنية التي لا تحتوي على جذر

وحدة أو السلاسل المستقرة تكون متكاملة من الدرجة صفر (0) I، وتتراوح درجة تكامل السلاسل الزمنية بين (0) I و (n) I (بتال وآخرون، 2014: 44).

3.3 اختبارات سكون السلاسل الزمنية: Time-series dormancy tests

يمكن بيان سكون السلسلة الزمنية من اختبارات عدة ومن هذه الاختبارات الآتي:

1.3.3 اختبار ديكي فوللر الموسع *The Augmented Dickey Fuller Test* (ADF)

هناك انتقادات كثيرة وجهت إلى اختبار ديكي- فوللر البسيط، ولتفادي هذه الانتقادات طور الباحثان ديكي وفوللر عام 1981 هذا الاختبار وصولاً إلى اختبار جديد أُطلق عليه اختبار ديكي- فوللر الموسع (ADF).

وأن الدراسات الاقتصادية التطبيقية الحديثة المستخدمة في تحليل السلاسل الزمنية توضح بأنه أكثر كفاءة من الطرائق المستخدمة في معالجة البيانات التي تعاني من جذر الوحدة، إذ أنه لا يبقى خطأ الارتباط بين المتبقيات ويوصف اختبار (ADF) بالمعادلة الآتية:

$$\Delta Y_t = \alpha_0 + \alpha_1 y_{t-1} + \alpha_2 t + \sum_{j=1}^p \alpha_j y_{t-j} + \epsilon_t \quad (5)$$

إذ إن:

ΔY_t : تمثل الفروق الأولى للسلسلة y , α_0 : الثابت, t : الزمن, Δy_{t-j} : تمثل الفروق الأولى المبطة للمتغير y .

ومن أجل معالجة مشكلة الارتباط الذاتي في التقدير يتم إضافة الفروق الأولى المبطة للمتغير التابع (Δy_{t-j}) كمتغيرات مفسرة؛ وذلك لأنها تؤدي إلى تحويل سلاسل من النوع (White Noise) من دون التأثير على توزيع الإحصاءات. ويعتمد القرار على المقارنة بين القيم المحتسبة و الجدولية لإحصاء لاختبار (ADF) فإذا كانت القيمة الجدولية أكبر من القيمة المحتسبة نقبل فرضية العدم، أي وجود جذر الوحدة (عدم استقرار السلسلة الزمنية)، وهنا يجب احتساب الفرق الأول لها إلى أن تستقر، أما إذا كانت القيمة الجدولية أقل من المحتسبة فهنا يتم قبول الفرضية البديلة، أي عدم وجود جذر الوحدة (استقرار السلسلة الزمنية) (الدليمي والدليمي، 2019: 72-73).

2.3.3 اختبار فيليبس-بيرون Phillips-Perron Test (PP)

استخدم اختبار فيليبس-بيرون عام (1988)، واختلف عن اختبار ديكي فوللر الموسع كونه لا يحتوي على قيم متباطئة للفروق، ويمتلك قدرة أدق وأوسع في الاختبارات الإحصائية وخاصة في حالة كون العينة المدروسة ذات حجم صغير، ويعمل اختبار فيليبس-بيرون على تصحيح الارتباط الذاتي في بواقي معادلة اختبار جذر الوحدة بالاعتماد على طريقة غير معيارية لتصحيح وجود الارتباط الذاتي على عكس اختبار (ADF) الذي يستعمل الطريقة المعيارية (نجم الدين وعبيد، 2019: 51)، ويرى العديد من الإحصائيين أن اختبار (PP) أفضل وأدق من اختبار (ADF) فيما يخص العينات صغيرة الحجم، وعند حدوث تضارب أو عدم الانسجام بين النتائج لكلا الاختبارين فإن الأفضل الاعتماد على نتائج اختبار (PP) (الشيخه، 2015: 77). ويتطلب اختبار فيليبس-بيرون تقدير المعادلة الآتية باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS):

$$(6) \dots \Delta y_{it} = \mu + \lambda Y_{it-1} + U_{it}$$

و تقدير تباين الخطأ يكون كالآتي:

$$s^2 = T^{-1} \sum_{t=1}^T u_t^2 + 2T^{-1} \sum_{s=1}^L \sum_{t=s+1}^T utus \dots \dots \dots (7)$$

إذ إن:

T : حجم العينة ، L : عامل الإبطاء

وباستعمال اختبار (t) لقيمة المعلمة λ يتم اختبار (فرضية العدم: H_0) التي تعني عدم استقرار السلسلة الزمنية مقابل الفرضية المناظرة (الفرضية البديلة: H_1)، التي تنص على استقرار السلسلة الزمنية إي لا تحتوي على جذر الوحدة، وبعبارة أخرى عندما تكون قيمة λ معنوية فإن ذلك يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة أي عدم وجود جذر الوحدة، وبخلاف ذلك فإنه يدل على أن بيانات السلسلة الزمنية غير ساكنة وتحتوي على جذر الوحدة (حسن وشومان، 2013: 183).

4.3 اختبار التكامل المشترك *The Test Co-Integration*

يُعد هذا الاختبار أحد الأساليب المستخدمة في حالة وجود انحدار زائف، وأصل هذه الفكرة يرجع إلى (Granger) عام 1981، وقد تم توضيح الفكرة وإجراء الاختبارات والأمثلة التجريبية من قبل (Granger Engle) عام 1987. ويعرف التكامل المشترك بأنه يمثل حالة تصاحب بين سلسلتين زمنيتين (X_t, Y_t) أو أكثر، وأن حصول التقلبات في أحدهما يؤدي إلى إلغاء التقلبات الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتها ثابتة عبر الزمن، أي أن البيانات للسلسلتين قد تكون غير ساكنة إذا ما أخذت كل على حدة وتكون ساكنة كمجموعة (شيخي، 2012: 28)، وينص مبدأ التكامل المشترك على أنه يجب أن تكون هناك علاقة طويلة الأجل بين متغيرين أو أكثر فإن الانحراف في التوازن طويل الأجل يجب أن يكون محدد والمتغيرات تكون متكاملة تكاملاً مشتركاً، وهناك شرطان لتكون المتغيرات متكاملة تكاملاً مشتركاً وهما:
الأول: أن تكون السلسلة نفس رتبة التكامل.

الثاني: أن تكون هناك توليفة خطية (r) للمتغيرات التي لها رتبة أقل بواحد من عدد المتغيرات الفردية (n) ، أي $(r = n-1)$ ، إذا كانت $(r = n)$ فإن السلسلة مستقرة ومتكاملة تكاملاً مشتركاً، أي أن الانحراف عن التوازن طويل الأجل محدد ومؤكد

(علي وآخرون، 2017: 281).

ويمكن الربط بين مفهوم التكامل المشترك ومفهوم النظرية الاقتصادية وخاصة فيما يتعلق بفكرة العلاقة التوازنية في الأجل الطويل، إذ ينص نموذج التكامل المشترك على أن المتغيرات الاقتصادية التي تفترض النظرية الاقتصادية وجود علاقة توازنية بينهما في الأجل الطويل، لا تتباعد عن بعضها البعض كثيراً مع إمكانية اختلال هذا التوازن في الأجل القصير، ألا أنه يمكن أن يصحح بقوى اقتصادية تقوم بإعادة هذه المتغيرات للتحرك نحو التوازن في الأجل الطويل، وهكذا تحاكي فكرة التكامل المشترك وجود توازن في الأجل الطويل يؤول إليه النظام الاقتصادي (بن الضب، 2016: 150-151).
ومن أهم الاختبارات المستخدمة لتحليل التكامل المشترك للسلاسل الزمنية هي:-

أ. اختبار انجل وجرانجر *Engel - Granger Test*ب. اختبار جوهانسن- جسيوس *Johansen and Juselius Test*

5.3 تحليل نتائج الأنموذج القياسي المستخدم في قياس أثر السياسة النقدية في السيولة لدى المصارف التجارية في العراق للمدة (2005-2018)

Analyzing the results of the standard model used to measure the effect of monetary policy on liquidity at Commercial banks in Iraq for the period(2005-2018)

أولاً: اختبار جذر الوحدة: *unit root test*

هناك العديد من الاختبارات التي تستخدم في الكشف عن مشكلة جذر الوحدة وتحديد سكون وإستقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية ومن هذه الاختبارات، اختبار ديكي فولر الموسع , واختبار فيلبس- بيرون، الذي وُظف في البحث باعتباره من أكثر الاختبارات دقة للكشف عن سكون السلاسل الزمنية، وقد تم الاعتماد في هذا البحث على استخدام اختبار فيلبس- بيرون، والجدول (2) يوضح النتائج وفق اختبار فيلبس- بيرون (PP)، إذ إن السلاسل الزمنية كانت غير ساكنة عند المستوى للمتغيرين، لذا تم أخذ الفرق الأول لهما وتبين إنهما استقرا عند مستوى معنوية (1%)، إذ كانت قيمة (t) المحسوبة أكبر من قيمة (t) الحرجة عند مستوى معنوية (1%) وأن قيم الاحتمال (Prob.) الحرجة كانت أقل من (5%)، مما يعني قبول الفرضية البديلة ($H_1: B \neq 0$) القائلة بعدم وجود جذر الوحدة، أي أن المتغيرين متكاملين من الرتبة (1)I، وإن ما يعزز هذه النتيجة قيم الاحتمال الحرجة (Prob.) الأصغر من (5%)، كما واضحة في الجدول (2).

جدول(2): نتائج اختبار جذر الوحدة حسب اختبار فيلبس-بيرون (PP)

ADF	At Level				
	Variab les	LNLIQ	LNRDR	LNLCR	LNOMO
With Constant	t-Statistic	-1.5704	-0.9674	-2.59	-2.3232
	Prob.	0.4907	0.7587	0.1011	0.1685
	Result	n0	n0	n0	n0
	t-Statistic	-0.4772	-2.8422	-2.4804	-2.3571
With Constant & Trend	Prob.	0.9818	0.1891	0.3363	0.3972
	Result	n0	n0	n0	n0
	t-Statistic	1.8101	-0.609	0.5282	1.1853
Without Constant &	Prob.	9.82E-	0.449	0.8269	0.9377

Trend		01				
	Result	n0	n0	n0	n0	
At First Difference						
With Constant	Variab les	d(LNL IQ)	d(LNRDR)	d(LNL CR)	d(LNO MO)	
	t- Statisti c	-7.8519	-7.2317	-7.2636	-7.4231	
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	
	Result	***	***	***	***	
With Constant & Trend	t- Statisti c	-8.3025	-7.3017	-7.2597	-7.5552	
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	
	Result	***	***	***	***	
With out Constant & Trend	t- Statisti c	-7.2801	-7.2801	-7.2801	-7.2801	
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	
	Result	***	***	***	***	
Rank		I(1)	I(1)	I(1)	I(1)	
Critical table values						
	At Level			At First Difference		
significa nce level	With Constant	With Constant & Trend	Without Constant & Trend	With Constant	With Constant & Trend	Without Constant & Trend
1%	-3.507394	-4.066981	-2.591813	-3.508326	-4.068290	-2.592129
5%	-2.895109	-3.462292	-1.944574	-2.895512	-3.462912	-1.944619
10%	-2.584738	-3.157475	-1.614315	-2.584952	-3.157836	-1.614288

المصدر:- من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews10).

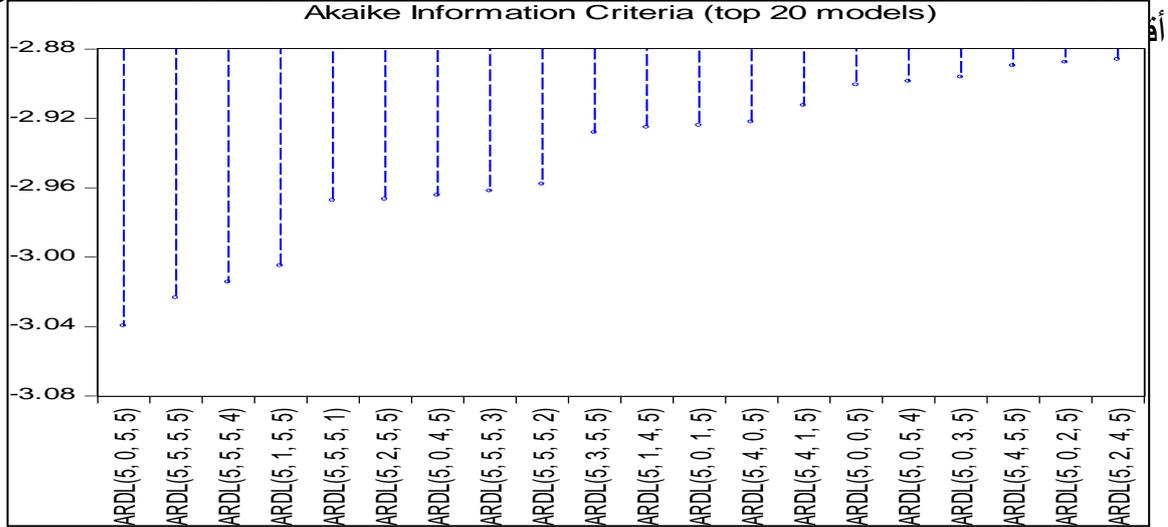
- (*), (**), (***) تدل على إنها معنوية عند مستوى (10%، 5%، 1%) على التوالي حسب القيم الجدولية لـ (Mackinnon)، و (No) تشير إلى إنها غير معنوية .
 ثالثاً: التقدير الأولي لأنموذج (ARDL) لقياس العلاقة بين السياسة النقدية والسيولة لدى المصارف التجارية
 بعد التأكد من سكون السلسلة الزمنية الخاصة بالمتغيرات يتم الآن تقدير نموذج الانحدار الذاتي ذو فترات الإبطاء (ARDL) لتقدير العلاقة بين السياسة النقدية والسيولة لدى المصارف التجارية للمدة (2005-2018) والجدول (3) بين ذلك.

جدول (3)

نتائج التقدير الأولي لاختيار الصيغة الرياضية المناسبة لأنموذج سيولة المصارف التجارية

المؤشرات الإحصائية	الصيغة الخطية	الصيغة اللوغاريتمية	النصف	الصيغة المزدوجة	اللوغاريتمية
R^2	0.768162	0.833453		0.880529	
\bar{R}^2	0.754787	0.823845		0.873637	
S.e	11.8948	0.310536		0.263011	
F	57.43166	86.74141		127.7508	
AIC	7.858829	0.567713		0.235508	
SC	8.003497	0.712381		0.380176	
H.Q	7.914916	0.62380		0.291596	

المصدر:- من اعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews10). يلاحظ من الجدول (3) والذي يفسر نتائج التقدير الأولي للنموذج أن معامل التحديد بلغ (0.88) مما يعطي قوة تفسيرية للنموذج، أي أن المتغير المستقل يفسر المتغير التابع بنسبة (88%) وأن حد الخطأ بلغ (12%)، في حين بلغت قيمة معامل التحديد المصحح (0.87)، فضلاً عن أن قيمة اختبار (F-statistic) قد بلغت (127.75)، وأن النموذج الذي تم اختياره حسب أنموذج (ARDL) هو من الرتبة (5,0,5,5) وذلك حسب معايير اختبار فترات الإبطاء (HO, BIC, AIC) إذ يتم اختيار طول فترة الإبطاء التي تعطي



الشكل (1) : فترة الإبطاء المثلى لأنموذج (ARDL)

المصدر : اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews10).

ثالثاً: نتائج اختبار الحدود: Limit test results

من أجل اختبار العلاقة التوازنية طويلة الأجل (وجود تكامل مشترك) بين المتغير التابع والمتمثل بالسيولة لدى المصارف التجارية و المتغير المستقل نسبة الاحتياطي النقدي القانوني، يتم احتساب قيمة إحصاءة (F) فإذا كانت قيمة إحصاءة (F) المحتسبة أكبر من القيمة الجدولية نرفض فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود علاقة تكامل

مشترك ونقبل الفرضية البديلة أي وجود علاقة تكامل مشترك، والجدول (4) يوضح نتائج اختبار التكامل المشترك وفقاً لاختبار الحدود.

جدول (4)

نتائج اختبار التكامل المشترك لأنموذج السيولة لدى المصارف التجارية (ARDL) وفق اختبار الحدود

Test Statistic	Value	K
F-statistic	7.956877	3
Critical Value Bounds		
Significance	Lower Bound	Upper Bound
10%	2.72	3.77
5%	3.23	4.35
2.5%	3.69	4.89
1%	4.29	5.61

المصدر: اعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews10).
يتبين من الجدول (4) أن قيمة إحصاءة (F) المحنسة بلغت (7.95) وهي أكبر من القيمة الجدولية للحد الأعلى والحد الأدنى عند مستوى معنوية (1%)، مما يعني رفض فرضية العدم (H_0) التي تنص على عدم وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين المتغيرات محل البحث، ونقبل الفرضية البديلة (H_1) التي تنص على وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات محل البحث في الأنموذج المستخدم، أي أن ذلك يشير إلى وجود علاقة توازنه طويلة الأجل تتجه من جملة المتغيرات المستقلة نحو المتغير التابع والمتمثل بـ(سيولة المصارف التجارية). ومن ثم فإن ذلك يستلزم تقدير الاستجابة في الأجل القصير والطويل ومعلمة متجه تصحيح الخطأ.

رابعاً: نتائج تقدير المعلمات في الأجلين القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ (VECM)

Results of parameter estimation in the short and long term and parameter error correction(VECM)

بعد إجراء اختبار الحدود للتكامل المشترك والتأكد من وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، لذلك لأبد من تقدير معلمات الأجل القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ، والجدول (5) يوضح تلك النتائج التي تدل على وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وهذا ما تؤكد معلمة تصحيح الخطأ والبالغة (-0.17) وهي سالبة ومعنوية عند مستوى معنوية أقل من (1%)، وبما أن معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية مما يعني أن (0.17) من أخطاء الأجل القصير يتم تصحيحها تلقائياً لبلوغ التوازن في الأجل الطويل، أي أن انحراف السنوات السابقة عن توازن الأجل الطويل يتم تصحيحه بنسبة (17%).

جدول (5)

نتائج تقدير معاملات الأجل القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ (ECM) لأنموذج (ARDL) للسيولة لدى المصارف التجارية .

ARDL Co integrating And Long Run Form				
Dependent Variable: LnLIQ				
Selected Model: ARDL(5, 0, 5, 5)				
Date: 08/3/20 Time: 15:28				
Sample: 2005Q1 2018Q4				
Included observations: 51				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNLIQ(-1))	2.66E-01	1.10E-01	2.42527	0.0211
D(LNLIQ(-2))	0.145872	0.116675	1.250239	0.2203
D(LNLIQ(-3))	0.122035	0.116739	1.045366	0.3037
D(LNLIQ(-4))	-0.470646	0.109015	4.317251	0.0001
D(LNRDR)	-0.085562	0.043475	1.968079	0.0578
D(LNOMO)	0.007975	0.106463	0.074905	0.0408
D(LNOMO(-1))	0.053653	0.162281	0.330617	0.7431
D(LNOMO(-2))	0.033937	0.162569	0.208756	0.8360
D(LNOMO(-3))	0.056969	0.150313	0.379001	0.7072
D(LNOMO(-4))	-0.131744	0.06687	1.970152	0.0575
D(LNLCCR)	-0.257299	0.102775	2.503523	0.0176
D(LNLCCR(-1))	0.008526	0.153962	0.055378	0.9562
D(LNLCCR(-2))	0.012097	0.15401	0.078544	0.9379
D(LNLCCR(-3))	-0.164965	0.164047	1.005598	0.3222
D(LNLCCR(-4))	0.261253	0.103973	2.512712	0.0172
CointEq(-1)	-0.172183	0.03469	4.963464	0.0000
Cointeq = LNLIQ - (-0.4969*LNRDR + 1.0566*LNOMO - 0.6605*LNLCCR - 0.4299				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.

LNRDR	-0.496921	0.204032	- 2.435499	0.0006
LNOMO	1.056621	0.259144	4.077357	0.0003
LNLCR	-0.660535	0.274239	- 2.408607	0.0019
C	-0.429877	3.511755	- 0.122411	0.9033

المصدر: اعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews10).

يتبين من الجدول (5) وجود استجابة عكسية طويلة الأجل بين سعر إعادة الخصم وسيولة المصارف التجارية، أما الاحتياطي النقدي القانوني فيرتبط بعلاقة عكسية معنوية قصيرة وطويلة الأجل مع سيولة المصارف التجارية، في حين أن هناك استجابة طردية طويلة الأجل بين عمليات السوق المفتوحة والسيولة لدى المصارف التجارية.

خامساً: اختبار سلامة ودقة نموذج (ARDL): ARDL Model Safety and Accuracy Test

1. اختبار ثبات التجانس للتباين (ARCH)

جدول (6) نتائج اختبار ثبات تباين حدود الخطأ

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	1.45415	Prob. F(9,32)	0.2074
Obs*R-squared	12.19119	Prob. Chi-Square(9)	0.2027

المصدر: اعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews10).

يلاحظ من الجدول (6) أن نموذج السيولة لدى المصارف التجارية لا يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين، لأن قيمة إحصاء (F) المحتسبة بلغت (1.45415) عند مستوى احتمال (Prob: 0.2074)، وهذا يعني قبول فرضية عدم القائلة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي في الأنموذج المقدر محل البحث.

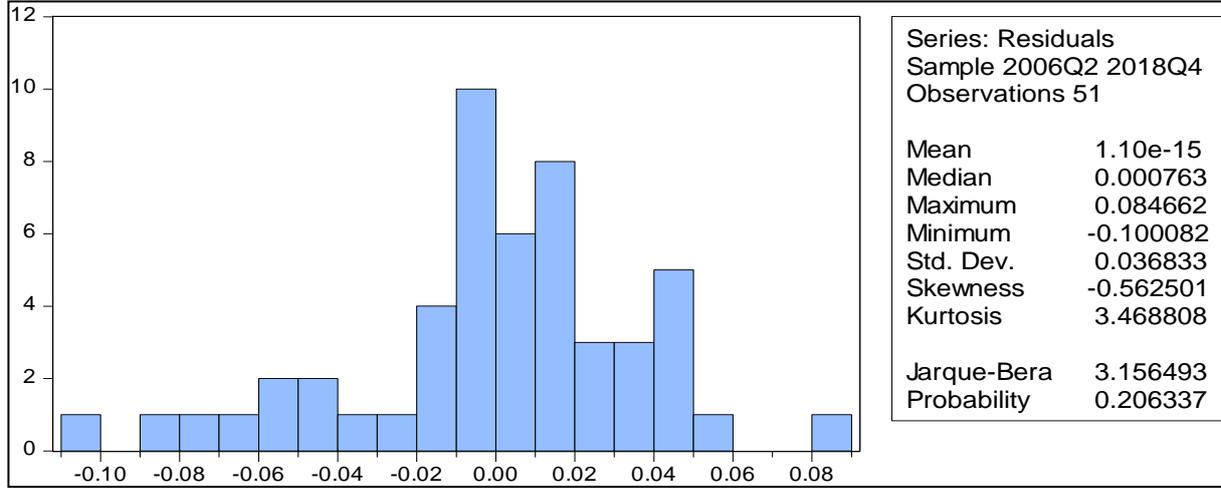
2. اختبار الارتباط الذاتي المتسلسل (BGLM): يلاحظ من الجدول (7) أن القيمة الاحتمالية المصاحبة لكل من إختبار (F) ومربع كاي كانت أكبر من (5%)، حيث بلغت القيمة الاحتمالية لإحصاء (F) (Prob: 0.4675)، بينما بلغت القيمة الاحتمالية لإحصاء مربع كاي (0.1240)، وعليه تقبل فرضية عدم القائلة بخلو الأنموذج المقدر من مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي.

جدول (7) إختبار (BGLM) لأنموذج السيولة لدى المصارف التجارية

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	0.990848	Prob. F(8,24)	0.4675
Obs*R-squared	12.66228	Prob. Chi-Square(8)	0.1240

المصدر: اعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews10).

3. اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية (JB): يتبين من الشكل البياني (2) أن الأخطاء العشوائية تأخذ التوزيع الطبيعي في الأنموذج المقدر محل البحث، إذ بلغت قيمة اختبار (JB) (3.156) بقيمة احتمالية (Prob: 0.206)، الأمر الذي يؤكد إمكانية قبول فرضية عدم القائلة بأن الأخطاء العشوائية تتوزع توزيعاً طبيعياً.



شكل (2) : اختبار التوزيع الطبيعي للبقايا

المصدر : اعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews10).

- الاستنتاجات والتوصيات: Conclusions and recommendations

أولاً: الاستنتاجات: Conclusions

1. تحقق صفة الإستقرارية (السكون) للمتغيرات كافة عند أخذ الفروق الأولى لها وفق اختباري جذر الوحدة (ADF, PP)، الأمر الذي تطلب استخدام أنموذج (ARDL) في تقدير العلاقة بين المتغيرات في الأجلين القصير والطويل.
2. تشير نتائج التحليل القياسي إن أفضل صيغة رياضية لتقدير أنموذج السياسة النقدية وأثرها في السيولة لدى المصارف التجارية في العراق هي الصيغة اللوغاريتمية، أعلى معامل تحديد وأقل انحراف معياري، فضلاً عن خلو الأنموذج المقدر من مشكلات التحليل القياسي كافة.
3. أوضحت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (تكامل مشترك) تتجه من المتغيرات المستقلة نحو المتغير التابع (سيولة المصارف التجارية) وفق منهجية (ARDL)، إذ كانت إحصاءة (F) المحسوبة أكبر من القيم الحرجة لها (الحد الأعلى والحد الأدنى).
4. أثبتت النتائج وجود علاقة عكسية ومعنوية طويلة الأجل بين سعر إعادة الخصم والسيولة لدى المصارف التجارية، وعلاقة عكسية معنوية قصيرة وطويلة الأجل بين نسبة الاحتياطي النقدي القانوني والسيولة لدى المصارف التجارية، في حين أن هناك علاقة طردية طويلة الأجل بين عمليات السوق المفتوحة والسيولة لدى المصارف التجارية وكلها تتفق مع منطق النظرية الاقتصادية.
5. أوضحت قيمة معامل تصحيح الخطأ أن (0.17) من أخطاء الأجل القصير تصحح تلقائياً لبلوغ التوازن في الأجل الطويل عند مستوى معنوية أقل من (1%)، أي أن انحراف السنوات السابقة عن توازن الأجل الطويل يتم تصحيحه بنسبة (17%).

6. بلغت درجة تأثير كل من المتغيرات المستقلة (سعر إعادة الخصم، نسبة لاحتياطي النقدي القانوني، عمليات السوق المفتوحة) في السيولة لدى المصارف التجارية في الأجل القصير (17%، 39%، 1%) على التوالي من الأثر الكلي. وهذا يوضح أن نسبة الاحتياطي النقدي القانوني أكثر تأثيراً في السيولة لدى المصارف التجارية، تليها أداة سعر إعادة الخصم ثم عمليات السوق المفتوحة.

ثانياً:- التوصيات: recommendations

1. ضرورة الاهتمام المتزايد من قبل البنك المركزي العراقي في تنشيط وتفعيل القطاع المصرفي وتوسيعه بما يخدم بناء بنية تحتية مصرفية تواكب تطور المصارف الإقليمية والدولية.
2. ضرورة المحافظة على استقلالية البنك المركزي العراقي التي اكتسبها من قانونه رقم (56) لسنة 2004 وعدم المساس بها أو التأثير عليها بصورة مباشرة أو غير مباشرة.
3. تنفيذ السياسة النقدية من قبل السلطة النقدية بشكل مدروس مسبقاً لتلافياً لحدوث الأخطاء عند قيامها بإصدار تعليمات او قوانين تلزم بها المصارف التجارية.
4. ضرورة أتباع المصارف التجارية نظام إنذار مبكر لأي عجز أو فائض في السيولة باستخدام ما يتوفر لديها من بيانات وأرصدة شهرية وضرورة الحفاظ على مستوى معين من السيولة لمواجهة التزاماتها.
5. العمل على التنسيق فيما بين السياستين المالية والنقدية بما يتفق و السياسة الاقتصادية الكلية، فضلاً عن ضرورة إدخال التقنيات والبرمجيات الحديثة في التقدير عند صياغة ورسم أهداف تلك السياسات.

المصادر والمراجع Sources and references

أولاً: المصادر العربية: Arab sources

- (1) أحمد. نضال رؤوف(2013)، دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام التدفق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي: دراسة تطبيقية لمصرف الرافدين، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد36، بغداد.
- (2) الأمام. صلاح الدين محمد أمين والخزعلي. رقية عبد الخضر شنييت(2017)، تحديد النسبة المثلى للسيولة في المصارف التجارية العراقية للمدة (2005-2013) بحث تطبيقي لعينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، المجلد12، العدد41.
- (3) بتال. احمد حسين. وآخرون(2014)، العلاقة الديناميكية بين سعر الصرف والتضخم في العراق للمدة (1980-2010)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الانبار، المجلد 6، عدد خاص المؤتمر العلمي الثاني.
- (4) بن الضب. عبد الله(2017)، اختبار التكامل المتزامن بين البورصات الخليجية دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات البانل خلال الفترة (2005-2014)، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر.
- (5) البياتي. طاهر فاضل وسمارة. ميرال روجي(2013)، النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة، ط1، دار وائل للنشر، عمان.
- (6) الجنابي. هيل عجمي جميل(2014)، النقود والمصارف والنظرية النقدية، ط2، دار وائل للنشر، عمان.

- (7) حداد. اكرم وهذول. مشهور (2010)، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، ط3، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.
- (8) حسن. علي عبد الزهرة وشومان. عبد اللطيف حسن (2013)، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتياً ونماذج توزيع الإبطاء (ARDL)، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، المجلد 9، العدد 34.
- (9) خلف. حميد حسين (2018)، دور السياسات النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في بعض الدول النفطية للمدة (1990-2017) (دراسة مقارنة العراق-مصر)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد 24، العدد 107.
- (10) خلف. فليح حسن (2006)، الأسواق المالية والنقدية، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان.
- (11) الدعيمي. عباس كاظم وحبي. ميساء سعد جواد (2013)، دور السياسات النقدية في تعزيز الاستقرار المصرفي- بحث لعينة من المصارف العراقية للمدة (1995-2011)، مجلة الإدارة والاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، المجلد 3، العدد 11.
- (12) الدعيمي. عباس كاظم (2010)، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.
- (13) الدليمي. علي احمد درج والدليمي. فيصل غازي فيصل (2019)، العلاقة الديناميكية بين سعر الصرف والميزان التجاري العراقي دراسة قياسية، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الانبار، المجلد 11، العدد.
- (14) الدوري. زكريا والسامرائي. يسرى (2013)، البنوك المركزية والسياسات النقدية، ط1، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان.
- (15) الذبحاوي. حسن كريم والموسوي. نورة عواد عبد العزيز (2017)، إدارة السيولة المصرفية وعلاقتها بالانتماء المصرفي: دراسة مقارنة بين عينة من المصارف التجارية العراقية والأردنية الخاصة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، المجلد 14، العدد 4.
- (16) الرفيعي. افتخار محمد مناحي وعنجا. رنا علي جميل (2018)، استقرار سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي من خلال مزادات العملة الأجنبية للمدة (2003-2014)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 56.
- (17) سلمان. عماد عبد الستار (2013)، استخدام النسب المالية في تحديد العوامل المؤثرة في ربحية المصارف التجارية- بحث تطبيقي في المصارف التجارية، مجلة العلوم الاقتصادية، الكلية التقنية الإدارية، البصرة، المجلد 8، العدد 32.
- (18) شديد. مهدي خليل والشاهر. موسى مرزه (2019)، تحليل توجهات السياسة النقدية وأثرها على النمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، جامعة بابل، المجلد 11، العدد 4.
- (19) الشراح. رمضان (1999)، البنوك المتخصصة ودورها في مسيرة التنمية في دول مجلس التعاون الخليجي، ط1، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت.
- (20) الشيخه. قصي احمد (2015)، دور صناديق الاستثمار الإسلامية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة مقارنة مع صناديق الاستثمار التقليدية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا.

- 21) شيخي. محمد(2012)، طرق الاقتصاد القياسي: محاضرات وتطبيقات، ط1، دار الحامد للنشر، عمان.
- 22) الطاهر. عبدالله والخليل. موفق علي(2004)، النقود والبنوك والمؤسسات المالية، ط1، مركز يزيد للنشر، عمان.
- 23) الطائي. عبد الرحيم مكطوف(2015)، فاعلية المؤشرات المالية للمصارف العراقية في الاستقرار النقدي مع التركيز على مؤشرات السيولة النقدية في عينة من المصارف التجارية للمدة (1997-2011)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد47.
- 24) عبد الهادي. سامر. وآخرون(2013)، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.
- 25) عبدالرضا. مصطفى سلام(2019)، المخاطر الائتمانية وأثرها على السيولة المصرفية دراسة تطبيقية بين الوطني والإسلامي والتجارة العراقي، مجلة أهل البيت، جامعة أهل البيت، العدد25، كربلاء المقدسة.
- 26) عبدالله. خالد أمين والطراد. اسماعيل ابراهيم(2011)، إدارة العمليات المصرفية- المحلية والدولية، ط2، دار وائل للنشر، عمان
- 27) علي. رغد جلال وآخرون(2017)، تحليل اقتصادي لاستجابة عرض محصول الذرة الصفراء في العراق باستخدام نموذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ للمدة (1980-2014)، مجلة تكريت للعلوم الزراعية، كلية الزراعة، جامعة تكريت، المجلد17، العدد1.
- 28) علي. وسام حسين(2013)، أثر التضخم في أداء سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2005-2011) باستخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الانبار، المجلد 5، العدد 10.
- 29) القطابري. محمد ضيف الله(2011)، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية(نظرية تحليلية-قياسية)، ط1، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان.
- 30) كنعان. علي(2012)، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت.
- 31) المرسومي. مروج طاهر هذال(2017)، أثر مخاطر السيولة المصرفية وكفاية رأس المال في أداء المصارف التجارية العراقية للمدة(2005-2014)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق.
- 32) المطيري. حسين محسن توفيق والأسدي. خولة طالب جبار(2016)، السيولة المصرفية وأثارها في العائد والمخاطرة: بحث تطبيقي في مصرف الرشيد، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، المجلد11، العدد37.
- 33) نجم الدين. عدنان كريم وعبيد. زينب كامل(2019)، استخدام سببية كرانجر في تحليل العلاقة بين الانفاق الاستثماري وإجمالي تكوين رأس المال الثابت للقطاع الزراعي في العراق للمدة (1980-2016)، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد17، العدد1.
- 34) النسور. اياد. عبد الفتاح(2014)، أساسيات الاقتصاد الكلي، ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.

ثانياً: المصادر الاجنبية: foreign sources

- 1) Bin Hammer, H.H. and Sephton, peter S,(1998), **Money Banking and the Canadian financial system**,7thed, international Thomson publishing, Inc, Canada.
- 2) Greene, W.H,(2012),“**Econometric analysis**”, 7th Edition, International Edition, New York.
- 3) Hemple George H.& Simonson Donald G,(1999), **Bank Management: Text & cases**,5th Ed., New York: John Wiley& sons, Ice.
- 4) Howell. peter, Bain, keith, (2000), **financial Markets & Institutions**.3th ed., prentice Hall, America. .
- 5) Smith, Gary,(1995), **money, Banking and financial intermediation**, Canada.

The relationship between monetary policy and liquidity at commercial banks in Iraq for the period (2005-2018)

Dr. Ahmed Wahib Hussein Al-Rawi

/University of Fallujah/ College of Administration and Economics
Department of Economics
ahmed.whyeb@uofallujah.edu.iq

Dr. Iftikhar Muhammad Manahi Al-Rafaei

Iraqi University/College of Administration and
Economics/Department of Banking and Financial Sciences
dr.ftkhr2011@yahoo.com

Muhaned suliman dawod

University of Fallujah/ College of Administration and Economics/
Department of Economics
mhnd80289@gmail.com

Abstract:

The research aims to estimate the relationship between monetary policy and liquidity at commercial banks in Iraq. The methodology of Autoregressive Distributed Lag Model {ARDL} was used to estimate that relationship in the short and long terms using the statistical program (Eviews 10). The most important conclusions reached by the researcher are the existence of a long-term inverse relationship between the discount rate and liquidity at commercial banks, and a short and long-term inverse moral relationship between the legal cash reserve ration and liquidity at commercial banks. It also concluded that there is a long-term positive relationship between market operations. The open market and liquidity at commercial banks are all in accordance with the economic logic. There is also a long-term equilibrium relationship (co-integration) between the studied variables according to the Bound Test methodology. The research also showed that the value of the error correction parameter amounted to (-1.17), meaning that the deviation of previous years from the long-term equilibrium is corrected by (17%), and that the degree of influence of each of the variables is the discount rate, the legal cash reserve ration, and open market operations on the liquidity of commercial banks in the short term (17%, 39% and 1%) respectively of the total effect.